المؤتمر العلمي الثاني
لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا
الجامعة الأسمرية الإسلامية 1446هـ- 2024م

إنفاق الأفراد الشخصي على التعليم الذاتي ودوره في تحقيق التمكين الاقتصادي

نورة علي كريم و هاجر عبدالله دُعوب*

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.

*البريد الإلكتروني: h.doub@asmarya.edu.ly

Personal Spending on Self-Education and Its Role in Achieving Economic Empowerment

Noura A. Krim and Hajer A. Doub*

Department of Economics, Faculty of Economics & Commerce, Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya.

الملخص

تسلط البحث الضوء على دور الإنفاق الشخصي على التعليم الذاتي في تحقيق التمكين الاقتصادي في ليبيا، باستخدام منهجية تحليلية واستطلاع رأي،حيث أظهرت النتائج أن 74% من المشاركين لا يعملون في وظائف حكومية، مما يشير إلى الحاجة الملحة لفرص العمل، بينما كان 60% يرون أن الدورات التدريبية لم توفر لهم فرص عمل حقيقية، كما وأكدت البحث ضعف تأثير التعليم الذاتي على تمكين الأفراد اقتصاديًا، حيث إن 46% من المشاركين أكدوا أن فرص العمل التي حصلوا عليها لم تكن كافية لتأمين دخل مستدام. ومن ناحية أخرى، أشارت النتائج إلى أن الإنفاق على التعليم الذاتي لم يكن مجديًا اقتصاديًا بالنسبة للأفراد في ليبيا، حيث أظهر 74% من المشاركين عدم تحقيقهم استفادة كبيرة من هذه الاستثمارات. ومن بين مجالات الإنفاق على التعليم الذاتي، كان حفظ القرآن الكريم هو الأكثر شيوعًا بنسبة 16%، بينما ظل التعليم في المجالات الأخرى محدودًا. توصي البحث بزيادة الاستثمار في التعليم المهني والتقني، وتطوير محتوى التعليم الذاتي بحيث يكون موجهًا نحو احتياجات سوق العمل، مع توفير بنية تحتية إلكترونية تدعم التعليم الذاتي عبر الإنترنت

الكلمات الدالة: الانفاق الخاص، التعليم الذاتي، التمكين الاقتصادي، فرص العمل، رأس المال البشري.

Abstract

The study highlights the role of personal spending on self-education in achieving economic empowerment in Libya, using an analytical methodology and a survey. The results showed that 74% of participants do not work in government jobs, indicating a pressing need for employment opportunities. Meanwhile, 60% believe that training courses did not

provide them with real job opportunities. The study confirmed the weak impact of self-education on economically empowering individuals, as 46% of participants indicated that the jobs they obtained were insufficient to secure sustainable income. On the other hand, the results indicated that spending on self-education was not economically beneficial for individuals in Libya, with 74% of participants reporting that they did not gain significant benefits from these investments. Among the areas of self-education spending, Quran memorization was the most common at 16%, while education in other fields remained limited. The study recommends increasing investment in vocational and technical education, developing self-education content to align with labor market needs, and providing electronic infrastructure to support online self-education.

Keywords: *Private spending, Self-education, Economic empowerment, Job opportunities, Human capital.*

1. المقدمة

إن التعليم بمختلف مستوياته يمثل الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاتها والحصول على العوائد الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم لأفراد المجتمع ضرورة ملحة لأجل تكوين الشخصية وبناء المستقبل منذ القدم، وبتطور المجتمعات تكون الحاجة إلى التعليم أكثر إلحاحاً، فكلما تقدمت العلوم وهيمنت التكنولوجيا الحديثة على مختلف مرافق الحياة و زادت حاجة المجتمع إلى تعليم أبناءه وتدريبهم على مختلف صنوف العلم والتكنولوجيا. كما يعد التعليم من أهم عوامل بناء رأس المال البشري الذي يمثل أبرز عناصر العملية الإنتاجية وعلى اعتبار عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج فالاهتمام بتطوير العنصر البشري له أثره المضاعف على الإنتاج لأنه يمثل سببًا في تطور الإنتاج وبالتالي تحقيق تطور الدخول ونمائها وما يتبعها من الدفع بالإنفاق على تنمية القدرات البشرية وتحفيزها على التعلم بما يحقق التنمية البشرية التي تنعكس آثارها على الاقتصاد بطريقة مباشرة من خلال الابتكار وإيجاد الحلول الجذرية للمشاكل الاقتصادية ومن خلال التخطيط الأمثل لاستخدام الموارد الاقتصادية إذن فتطور الإنفاق على التعليم والتنمية ويؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخل الفرد والتحفيز على العمل والتحصيل العلمي عالي المستوى.

1.1. الدراسات السابقة

قام فنسنت (Vincent, 2000) بالتعرف على أهمية الانفاق على التجهيزات التعليمية في تجهيز المدارس بأحدث الوسائل التكنولوجية، وتوصلت البحث إلى أن الأمر يتطلب نفقات كبيرة لمساعدة الطالب على الاندماج في المجتمع التكنولوجي، ووجه البحث النظر لبعض الصعوبات أمام الاستفادة من التجهيزات المدرسية الحديثة ومنها قله خبرة المعلمين والموجهين بالوسائل التكنولوجية المستخدمة.

دراسة كاربنتر (Carpenter, 2001) حول قياس جودة التعليم بدلالة المخرجات، على مستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب كمؤشر لقياس جودة التعليم، وذلك لدراسة العلاقة بين النفقات التعليمية ومستوى التحصيل الاكاديمي للطلاب، وأثبتت وجود علاقة دالية بين الانفاق على التعليم والتحصيل في القراءة والرياضيات.

دراسة قام بها ألين (Allen, 2002) استهدفت وضع تصور لخفض تكلفة استخدام المواد التكنولوجية بالمدارس الثانوية، قامت البحث بتحليل تكلفة إنشاء المصادر التكنولوجية بالمدراس الثانوية، وقدمت قائمة بما يمكن خفضه من تكلفة استخدام الأجهزة التي تقوم على استخدام التنافس في شراء الأدوات التكنولوجية.

وقام الرفاعي (2002) بدراسة هدفت إلى الوقوف على أساليب ومصادر تمويل التعليم في العصور الإسلامية الأولى، وقد أوصت البحث بأهمية العودة لنظام الوقف على التعليم، مع اقتراح بعض الآليات المناسبة لذلك، مثل الاستفادة من الطلبة والمعلمين كأحد مصادر التمويل الذاتي من خلال قيامهم بإنتاج بعض الأعمال، والعمل على ترشيد الإنفاق التعليمي.

دراسة الطوق (2006) هدفت إلى دراسة موضوع استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وتناولت مصادر التمويل للتعليم العام على المستويين المحلي والعالمي، واستعرضت التجارب الراهنة لاستثمارات القطاع الخاص للاستثمار في التعليم.

هدفت دراسة الغامدي (2006) إلى التعرف على واقع الإنفاق على التعليم في دول الخليج العربي خلال 1980 إلى عام 2000م، وحجم الإنفاق على التعليم المتوقع، والمشاركات المجتمعية في تحمل نفقات التعليم، وتوصلت البحث إلى أن الإنفاق على التعليم في دول الخليج في تزايد مستمر، يصاحبه تزايد في تكلفة الطالب، مما يشكل ضغطاً قد يصعب الوفاء بمتطلبات النهضة التعليمية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

إن هذا البحث تختلف عن سابقاتها من حيث الموضوع حيث يركز البحث على الانفاق الشخصي في التعليم الذاتي، بينما الدراسات السابقة تتناول التعليم كمؤسسة ونفقاته أيضًا فالبحث يسلط الضوء على العلاقة بين التعليم الذاتي والتمكين الاقتصادي، بينما الدراسات السابقة تركز على التحصيل الأكاديمي والتمويل المؤسسي، بينما الدراسات السابقة تتعلق بعقود مختلفة، فإن البحث قد يركز على السياقات المعاصرة والاتجاهات الحديثة في التعليم الذاتي.

2.1. المشكلة البحثية

تُعد ليبيا، كغيرها من الدول، في مواجهة مستمرة مع تحديات العصر المتمثلة في تسارع التقدم العلمي والتحول نحو اقتصاد المعرفة. في هذا السياق، يبرز التعليم الذاتي كوسيلة فعّالة لتطوير المهارات والمعارف التي يحتاجها الأفراد لتحقيق التمكين الاقتصادي. ومع ذلك، يبقى السؤال الرئيسي الذي يواجه الباحثين وصانعي السياسات: ما دور إنفاق الأفراد الخاص على التعليم الذاتي في تحقيق التمكين الاقتصادي في ليبيا؟ وعليه يمكن صياغة المشكلة البحثية في الإجابة على التساؤل الرئيسي حول العلاقة بين إنفاق الأفراد على التعليم الذاتي وقدرتهم على تحقيق التمكين الاقتصادي، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي. يواجه الأفراد في ليبيا عقبات تتعلق بضعف البنية التحتية التعليمية التقليدية، البطالة، وغياب الاستقرار الاقتصادي، مما يدفعهم إلى الاستثمار في التعليم الذاتي كبديل ضروري لتطوير مهاراتهم.

في ضوء هذه الظروف، تتبلور إشكالية البحث في الإجابة عن السؤال التالي:
كيف يساهم إنفاق الأفراد الخاص على التعليم الذاتي في تحقيق التمكين الاقتصادي في ليبيا؟

3.1. فرضية البحث

يمكن صياغة فرضيتي البحث كما يلي:

- عدم وجود دور للتعليم الذاتي في تحفيز التمكين الاقتصادي.
- يعتبر انفاق الأفراد على التعليم الذاتي في ليبيا غير مجدي اقتصاديًا.

4.1. أهمية البحث

يمكن حصر أهمية البحث فيما يلي:

- تبرز أهمية البحث في إبراز التطور الزمنى للتعليم ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم نمو الدخل وتحسينه من خلال تحفيز و تطوير مصادر التمكين الاقتصادي.
- التأكيد على قيمة التعليم في دعم التمكين الاقتصادي والانسان هو الهدف من التمكين الاقتصادي وهو المنفذ الرئيسي والمستفيد الأول. وأن الانسان لابد أن يجعل نتاجاته وانجازاته المادية والفكرية متأثرة به. وتأسيساً على أهمية التعليم وعلاقته بالتمكين الاقتصادي، وضرورة بذل المزيد من الجهود نحو إصلاحه كماً وكيفاً في الدول النامية بصفة عامة، وفي ليبيا بصفة خاصة، تأتي هذا البحث مستهدفة إيضاح دور التعليم في التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

5.1. منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحليل دور التعليم في خلق فرص عمل مستمرة ومستقرة تضمن توفر مصدر دخل دائم للأفراد يمكن الاعتماد عليه، وبالتالي البحث في آلية تحفيز الأفراد على تخصيص جزء من دخولهم أو من مخصصات الدعم لإنفاقها على مجالات التدريب والتعليم الذاتي التي تمكنهم من التحصيل على حرفة أو مهارة تضمن لهم مصدر دخل يحقق لهم مستوى معيشي لائق ولو جزئيًا، ونظرا لحداثة موضوع التمكين الاقتصادي ونقص البيانات المتوفرة حول مؤشراته، سعت الباحثة لإجراء استطلاع للرأي حول موضوع البحث تم إجراؤه إلكترونيًا وذلك في سبيل الحصول على بعض البيانات من مصادرها المختلفة التي توضح واقع انفاق الأفراد على التعليم الذاتي، ثم على المنهج التحليلي الذي خصص لغرض تحليل واختبار دور تمكين الاقتصادي من التعليم الذاتي.

حيث اعتمد البحث في جمع البيانات على عدد من المراجع العربية، بالإضافة إلى الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة و أوراق العمل والتقارير. كما اعتمدت على البحوث العلمية، والنشرات الاقتصادية التعليم الذاتي في ليبيا إلى جانب بعض المواقع الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية.

2. التمكين الاقتصادي

هو عملية تهدف إلى منح الأفراد القدرة والمعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق الاعتماد على الذات في العمل والحياة، بدلاً من الاعتماد على المساعدات الخارجية. يساعد التمكين في تحسين حياة الأفراد من خلال تزويدهم بالتمويل والدعم التسويقي، مما يتيح لهم الفرصة للمشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الهدف من التمكين الاقتصادي هو نقل الأفراد من دائرة الحاجة إلى دائرة الإنتاج والاستقلال المالي.

1.2. أهداف التمكين الاقتصادي

- **القضاء على الفقر:** يعتبر القضاء على الفقر هدفاً رئيسياً للتمكين الاقتصادي، ويُسعى لتحقيقه عبر دعم الفئات الأكثر احتياجاً، مثل الشباب، من خلال تقديم قروض ميسرة وضمانات للتدريب وخلق فرص عمل.
- **تعزيز النمو الاقتصادي المستدام** :التمكين الاقتصادي يعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل من خلال تمكين الشباب والفئات المهمشة عبر التدريب المهني وتوفير قروض للمشروعات الصغيرة.

2.2. أهمية التمكين الاقتصادي:

يعتبر التمكين الاقتصادي أداة حاسمة لتمكين الفقراء والمهمشين، مما يساهم في حل مشكلة البطالة. كما أنه يعزز التمويل الأصغر، ويبني القدرات وينقل المعرفة، مما يزيد من الإنتاجية ويحقق مبدأي التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يساهم التمكين في تعزيز التعاون لضمان تقديم الخدمات الاجتماعية المتكاملة للمحتاجين.

3.2. أنواع التمكين

التمكين لا يقتصر على النساء فقط، بل يشمل تمكين الشباب، والمرأة، والفئات ذات الدخل المدود والتي تعيش تحت خط الفقر أو التي تعتمد على الإعانات والمساعدات الأخرى. ومن أهم أنواعه:

- التمكين الاجتماعي.
- التمكين التعليمي.
- التمكين الاقتصادي.
- التمكين السياسي.
- التمكين النفسي.

التمكين الاقتصادي يتطلب دعماً سياسياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف المرجوة، ويهدف إلى تحسين قدرة الأفراد المهمشين على السيطرة على مواردهم الاقتصادية وتحقيق الاستقلال المالي.

4.2. التمكين الاقتصادي عبر التاريخ

شهدت فترات تاريخية مثل عهد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أمثلة ناجحة على التمكين الاقتصادي. قام النبي محمد بتشريع المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار كوسيلة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، مما ساعد المهاجرين في تحسين أوضاعهم الاقتصادية. كما أن عمر بن الخطاب أبدع في سياسات اقتصادية تعزز من الاكتفاء الذاتي للفقراء، حيث أكد على ضرورة توفير فرص عمل للجميع قبل معاقبتهم على ارتكاب الجرائم الناجمة عن الفقر.

خواطر اقتصادية من الهدي النبوي:

تشير الأحاديث النبوية إلى أهمية الكسب الحلال من العمل اليدوي أو التجارة. فقد ذكر النبي محمد أن "عمل الرجل بيده" و"البيع المبرور" هما من أطيب مصادر الرزق. هذا يعكس أهمية العمل الجاد والمشروعات التجارية التي تقوم على الجهد الشخصي والبيع الحلال، مما يعزز الاقتصاد بشكل متوازن ومستدام.

5.2. ركائز التمكين الاقتصادي

التمكين الاقتصادي يعتمد على مجموعة من الركائز الأساسية التي تسهم في تعزيز القدرات الفردية والمجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أبرز هذه الركائز:

- **التعليم والتدريب**: يُعد التعليم الأساس في تحقيق التمكين الاقتصادي، حيث يُمكن الأفراد من اكتساب المهارات والمعرفة الضرورية التي تؤهلهم لتحقيق الاستقلال المالي والنجاح في سوق العمل.
- **الإدارة والحوكمة**: تلعب الإدارة الفعالة والتخطيط السليم دورًا حيويًا في استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل، مما يساهم في زيادة فرص نجاح المشروعات وتحقيق الأهداف الاقتصادية.
- **التعاون المجتمعي**: يُعزز التعاون بين الأفراد والمؤسسات، سواء الحكومية أو الخاصة، من فرص نجاح المشروعات، ويدعم التكافل الاجتماعي الذي يُعد عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

6.2. أهمية التخطيط في التمكين الاقتصادي

يتطلب التمكين الاقتصادي رؤية استراتيجية وتخطيطًا دقيقًا لضمان تحقيق أهدافه. يتضمن ذلك تحديد الأنشطة الاقتصادية التي توفر دخلاً مستدامًا، مع التركيز على تلبية احتياجات السوق المستمرة للمنتجات والخدمات. كما أن التخطيط المالي الفعّال يلعب دورًا محوريًا في تأمين الموارد اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي على مستوى الأفراد والمجتمع.

التمكين الاقتصادي ليس مجرد تقديم دعم مالي، بل هو عملية شاملة تهدف إلى تطوير قدرات الأفراد وتمكينهم من تحقيق الاعتماد على الذات لتحسين مستوى معيشتهم. من خلال هذه العملية، يمكن للمجتمعات الأقل حظًا تحقيق الاستقلال المالي والمشاركة بفعالية في التنمية المستدامة.

إضافة إلى ذلك، يسهم التمكين الاقتصادي في تعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الفقر والتهميش، مما يساهم في بناء مجتمعات أكثر قوة وتكافلاً، قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق مستقبل أفضل للجميع.

3. التعلم الذاتي

التعلم الذاتي هو نهج تعليمي يُمكّن الفرد من تحمل المسؤولية الكاملة عن عملية تعلمه، معتمداً على نفسه في اكتساب المهارات والمعارف. يتميز هذا الأسلوب بمرونته، حيث يتيح للمتعلم تحديد الوقت

والموارد المناسبة لتعلمه دون الحاجة إلى إشراف مباشر من المعلم. يكمن جوهر التعلم الذاتي في قدرة الفرد على تنظيم ذاته، ووضع أهداف واضحة تتماشى مع ميوله واهتماماته الشخصية.

يُعد التعلم الذاتي وسيلة فعّالة لتنمية المهارات وتعزيز الشخصية، إذ يساعد المتعلم على تطوير قدراته العقلية، واكتساب الثقة بالنفس، وتعزيز التفكير المستقل. كما يحفزه على استكشاف موضوعات جديدة، مما يعزز فضوله ويعمّق إدراكه للبيئة المحيطة به. علاوة على ذلك، يُمكّن التعلم الذاتي الفرد من مواجهة التحديات وحل المشكلات بشكل مستقل، مما يزيد من قدرته على التكيف مع المتغيرات المستمرة في المجتمع.

من أبرز مزايا التعلم الذاتي أنه يمنح الفرد الحرية الكاملة لاختيار الموضوعات التي يرغب في دراستها، ويوفر له فرصة لتطوير مهارات حياتية جديدة تُسهم في تحقيق النجاح على المستويين الشخصي والمهني. كما يساعد التعلم الذاتي في تحسين الوضع الاقتصادي الشخصي، من خلال تعلم مهارات قابلة للتسويق واستخدامها في منصات العمل الحر لتحقيق دخل إضافي.

ومع ذلك، قد يواجه المتعلم الذاتي تحديات مثل صعوبة الالتزام والتشتت. لكن مع التنظيم الجيد وإدارة الوقت الفعّالة، يمكن التغلب على هذه العقبات. في النهاية، يُعتبر التعلم الذاتي استراتيجية تعليمية قوية تُمكّن الفرد من تحقيق النجاح، وتعزز من قدراته الشخصية والاقتصادية على المدى الطويل.

4. أدوات الدراسة

في محاولة للتعرف على دور الانفاق الشخصي على التعليم الذاتي داخل ليبيا وأثره في تحقيق التمكين الاقتصادي قامت الباحثة بإجراء استطلاع للرأي حول الموضوع وتم إجراء هذا الاستطلاع الذي تم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بجامعات وكليات داخل زليتن وبعض القطاعات الخدمية الأخرى.

5. النتائج والمناقشة

كانت نتائج وردود الأفراد موضحة كما يلي:

جدول 1. نسبة العاملين وغير العاملين من المنفقين على التعليم الذاتي

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	88	%26.9
لا	239	%73.08
المجموع	327	%100

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا لنتائج الاستطلاع

هل لديك عمل حكومي؟

النسـبة الأعلى وهي كانت نسـبة 74% و يرجع ذلك لأن أغلب الردود كانت ناتجة عن طلاب يدرسـون وأغلب الردود كانت لا يملكون عمل حكومي (الشكل 1).

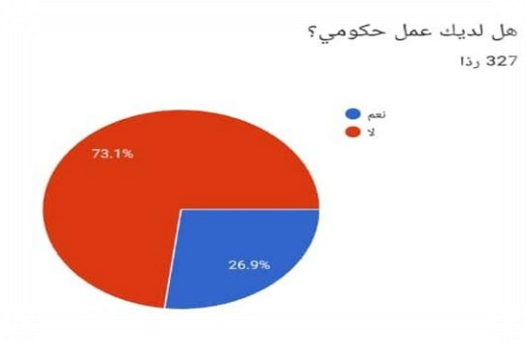

شكل 1. نسبة العاملين وغير العاملين من المنفقين على التعليم الذاتي

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا لنتائج الاستطلاع

إذا كانت الإجابة بنعم فما هي مجالات الانفاق؟

تنوعت المجالات للإنفاق والتدريب ولكن النسـبة الأكبر كانت 49% لخيارات غير المحددة تلتها 16% حول الانفاق على حفظ القرآن وذلك لكون أكثر الردود كانت من مدينة زليتن وهي مدينة اشـتهرت بحفظ القرآن الكريم (الشكل 2).

شكل 2. مجالات الانفاق

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا لنتائج الاستطلاع

هل تنفق من حسابك الخاص على تنمية قدراتك؟

من نتائج الاستطلاع بالشكلين (3 و 4) يتضح أن الانفاق على التعليم الذاتي لم يُوفر فرص عمل للنسبة الأكبر التي وصلت إلى 60% من مجيبي الاسـتطلاع وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية للدراسـة التي

نصـت على أن انفاق الأفراد على التعليم الذاتي في ليبيا غير مجدي اقتصـاديًا، ولكن البعض اسـتفاد من الإنفاق على الدورات من المحتمل في مجال عملهم.

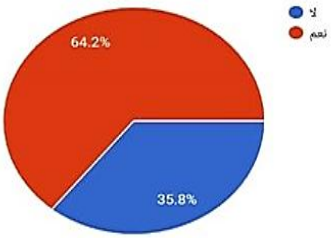

شكل 3. نسبة الانفاق على تنمية القدرات

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا لنتائج الاستطلاع

هل وفرت الدورات فرص عمل؟

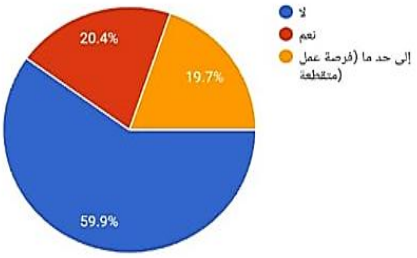

شكل 4. هل وفرت الدورات فرص عمل

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا لنتائج الاستطلاع

هل فرصة العمل وفرت لك مصدر رزق؟

أما بالنسبة لمعرفة هل فرصة العمل وفرت لأصحابها مصدر دخل يحقق لهم العيش الكريم فلقد كانت 46% رأوا أن فرصة العمل لم توفر لهم مصدر دخل وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى للدراسةالتي نصت على عدم وجود دور للتعليم الذاتي في تحفيز التمكين الاقتصادي (الشكل 5).

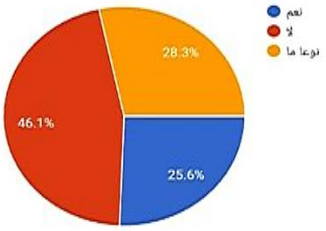

شكل 5. هل فرصة العمل وفرت لك مصدر رزق؟

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا لنتائج الاستطلاع

طبيعة المجيبين على الاستطلاع من حيث الوضع الوظيفي

تشير البيانات إلى أن غالبية المشاركين في الاستطلاع كانوا من الطلبة، بنسبة بلغت 51.7%. تعكس هذه النسبة مدى قلق الطلبة من احتمالية عدم حصولهم على وظائف بعد التخرج. ويبدو أن هذا القلق دفعهم إلى البحث عن بدائل أخرى، مثل الاستثمار في التعليم الذاتي، كوسيلة لتحسين فرصهم في سوق العمل. يظهر ذلك أهمية دعم الطلبة بخيارات تعليمية تتناسب مع متطلبات سوق العمل لتحسين مخرجات التعليم (الشكل 6).

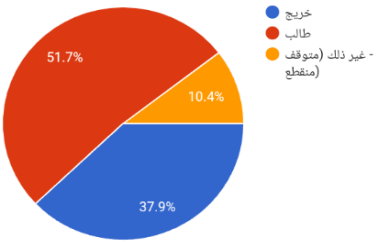

شكل 6. طبيعة المجيبين على الاستطلاع من حيث الوضع الوظيفي

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا لنتائج الاستطلاع

الفئة العمرية للمجيبين

كانت أعمار 45.3% من المجيبين بين 25-40 سنة و الذين أعمارهم فوق 40 سنة نسبتهم 9.8% وأعمارهم أقل من 25 سنة 44.3% قريبة من أعلى نسبة، وهذا ما يدل على حداثة موضوع التمكين الاقتصادي والتعليم الذاتي (الشكل 7).

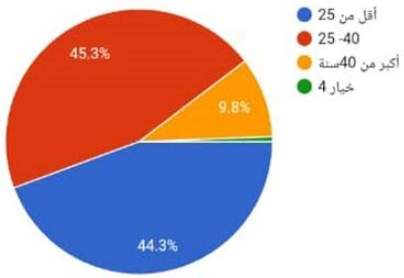

شكل 7. الفئة العمرية للمجيبين

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا لنتائج الاستطلاع

5. الاستنتاجات والتوصيات

1.5. الاستنتاجات

أبرز ما توصل له هذا البحث النتائج التالية:

- ضعف تأثير الإنفاق على التعليم الذاتي في توفير فرص عمل، حيث أظهرت النتائج أن التعليم الذاتي لم يسـهم بشـكل فعال في تحقيق التمكين الاقتصـادي، حيث لم يُوفر للأفراد فرص عمل كافية لتحقيق الاستقلال المالي، مما يعزز الفرضية الأولى بعدم وجود دور فعال للتعليم الذاتي في التمكين الاقتصادي.
- عدم جدوى الإنفاق على التعليم الذاتي في ليبيا اقتصـاديًا: هذا ما يثبت صـحة الفرضـية الثانية، حيث أشارت النتائج إلى أن الانفاق الشخصي على التعليم الذاتي لم يكن مجديًا في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمستفيدين في ليبيا، حيث لم يؤدِّ إلى نتائج ملموسة في تحسين مستوى الدخل أو توفير فرص عمل مستقرة.
- علاقة وثيقة بين التعليم والبطالة لوحظ أن التعليم في ليبيا يعاني من تدني التحصيل المعرفي والابتكاري، مما يجعله غير ملائم لسوق العمل ويزيد من نسبة البطالة بين الخريجين.
- التركيز على الشـهادات بدلًا من المهارات :النظام التعليمي الحالي يميل إلى التركيز على الحصـول على الشهادات بدلاً من اكتساب المهارات العملية المطلوبة في سوق العمل، مما يفاقم مشكلة عدم ملاءمة التعليم لاحتياجات الاقتصاد.

- ميزانية التعليم غير موجهة نحو المشـاريع الاسـتثمارية :تبين أن معظم ميزانية التعليم موجهة نحو الرواتب والأجور، في حين أن الاسـتثمار في المشـاريع التعليمية التي قد تسـاهم في تحسـين جودة التعليم وتطويره يظل محدودًا للغاية.

2.5. التوصيات

بناء على النتائج المتوصل إليها تُوصي البحث بما يلي:

- تعزيز التعليم التقني والمهني: يُوصـى بزيادة الاسـتثمار في التعليم التقني والمهني الذي يمكن أن يوفر فرص عمل حقيقية للشباب، ويسهم بشكل فعال في التمكين الاقتصادي.
- ربط التعليم الذاتي بسـوق العمل: يُوصـى بتطوير برامج تعليمية ذاتية تربط بين المهارات المكتسـبة واحتياجات سـوق العمل، لضـمان أن التعليم الذاتي يكون ذا جدوى اقتصـادية ويعزز فرص العمل.
- إصلاح السياسات التعليمية: يجب على الحكومة إصلاح السياسات التعليمية لتوجيه التعليم الذاتي نحو اكتساب المهارات العملية والمهنية التي تلبي احتياجات الاقتصاد المحلي.
- تحسين البنية التحتية للتعليم الإلكتروني: نوصى بتوفير بنية تحتية إلكترونية متطورة تدعم التعليم الذاتي عبر الإنترنت، مما يسـهل وصـول الأفراد إلى مصـادر التعلم ويسـهم في تحقيق التمكين الاقتصادي.
- تحسـين جودة التعليم العام: يُوصـى بأن تركز الحكومة على تحسـين جودة التعليم العام لتقليل الاعتماد على التعليم الخاص، وتوجيه الموارد نحو تطوير المهارات والمعرفة بما يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الرفاعي، سـعد سـعيد (2002). *مصـادر وأسـاليب تمويل التعليم في العصـور الإسـلامية الأولى*. رسـالة ماجسـتير كلية التربية، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الطوق، سناء بنت عبد العزيز (2005). *استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية: هدف استراتيجي لتنويع مصادر التمويل*. رسـالة دكتوراه كلية التربية، جامعة الملك سـعود، الرياض، السعودية.

الغامدي، عبدالله بن مغرم بن علي (2006). الإنفاق على التعليم ومشـاركات المؤسـسـات المجتمعية في تحمل تكاليفه لمواجهة متطلبات النهضـة التعليمية في دول الخليج العربي. *رسـالة الخليج العربي*، 27(100)، 169–171.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

Allen, W. (2002). *Outcome Assessment of the Athletic Training Education Program of Illinois State University of VMHEP Accreditation*. Illinois: Office of Education Research and Improvement.

Carpenter, J. (2001). Development of Structural Equation Model to Identify the Relationship between Expenditures and Student Performance in Texas Public Schools. *D.A.I*, 19, .

Vincent, P. (2000). *Sustaining Education Technology*. Illinois: Office of Education Research and Improvement